واقع النشاط الزراعي في ناحية الفرات وامكانيات التنمية

م.م. أنور حميد عجاج عمير

المديرية العامة لتربية الانبار شعبة البحوث والدراسات التربوية

M.M.Anwar Hamid Ajaj Omair Nimrawi

The reality of agricultural activity in the Euphrates district and development possibilities.

المستخلص :Abstract

يعد النشاط الزراعي أحد الركائز الأساسية ونقطة الانطلاق الأولى نحو تحقيق زيادة متصاعدة في معدلات الاقتصاد القومي, فضلاً عن مكانته المهمة عند الشروع في وضع أي خطة تهدف إلى تطوير النشاط الاقتصادي لأي بلد في العالم، إذ إن أغلب بلدان العالم اليوم تهتم كثيراً بالنشاط الزراعي لما له من دور أساسي في عملية التنمية الشاملة وحلقة أساسية من حلقات الاقتصاد الوطني وعاملاً فاعلاً حركة التغير ألاجتماعي، فضلاً عن أنه يعد مساهماً كبيراً في زيادة الدخل القومي سواء في الدول المتقدمة أو النامية على حدٍ سواء. سنتطرق خلال هذه الورقة البحثية على محاور عدة أهمها الامكانيات الطبيعية والبشرية للناحية الفرات، فضلا عن دراسة واقع النشاط الزراعي ومن ثم وضع استراتيجيات للتنمية الزراعية مع بعض التوصيات والمقترحات التي من شأنها تطوير النشاط الزراعي في ناحية الفرات. وقد توصل البحث الى عدم وجود استراتيجية واضحة للتنمية الزراعية في المستقبل على الرغم من وجود مقومات النشاط الزراعي وخاصةً في ظل تواضع أو انعدام التخصيصات المالية، وتردي الوضع الامني والسياسي وتوجه اغلب الفلاحين الى ترك الاراضي الزراعية والالتحاق بالوظائف الحكومية؛ بسبب تردي الترب الزراعية نتيجة الاستنزاف والاستخدام اللاعقلاني للتربة، وعدم مساهمة الدولة في دعم الفلاح للحصول على المخصبات الزراعية والمبيدات الحشرية والبذور المحسنة والعلاجات الطبية للثروة الحيوانية.

Abstract;

Agricultueal activity is one of the main pillars and the first starting point towards achieving a progressive increase in the rates of the national economy. In addition to its important position when initiating any plan aimed at developing the economic activity of any country in the world. As most of the countries of the world today are very interested in agricultural activity because of its essential role in the comprehensive development process and an essential link in the national economy and an active factor in the movement of social change. In addition, it is a major contributor to increasing national income, whether in developed or developing countries alike. During this research paper, We will address several axes, the most important of which are the natural and human potentials of the Euphrates sub-district, as well as studying the reality of agricultural activity and then developing strategies for agricultural development with some recommendations and proposals that would develop agricultural activity in the Euphrates sub-district. The research concluded that there is no clear strategy for agricultural development in the future, despite the existence of the elements of agricultural activity, especially in light of the modesty or lack of financial allocations, the deterioration of the security and political situation, and the tendency of most farmers to leave agricultural lands and join government jobs, Because of the deterioration of agricultural soils as a result of depletion and irrational use of experience, and the states failure to support the famer in obtaining agricultural fertilizers, pesticides, improved seeds, and medical treatments for livestock.

المقدمة :-

تسعى أغلب بلدان العالم الى تحسين مستواها الاقتصادي الذي يلعب الدور الرئيسي في تغذية جميع القطاعات الاخرى، ومن المعروف أن كل مدينة تمتلك قطاعات اقتصادية مختلفة التي تميزها عن بقية المدن الاخرى، أو امتلاكها مقومات معينة تميزها عن غيرها، وبذلك تتشكل قوة اقتصاد هذه المدينة في التركيز على الجوانب التي تكون فيها، تمتلك ناحية الفرات مقومات النشاط الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، إذ إن الناحية بأكمله تطل على نهر الفرات باستثناء الصحراء، فضلا عن التربة الصالحة للزراعة، والمياه الجوفية والخبرات الواسعة، وغيرها من المقومات الاخرى بشرية كانت أم طبيعية.

مشكلة البحث :-

ما هو واقع الامكانيات الطبيعية والبشرية للنشاط الزراعي في ناحية الفرات، وهل من الممكن وضع ستراتيجيات للتنمية الزراعية في الناحية.

فرضية البحث :-

تمتلك منطقة الدراسة امكانيات طبيعية وبشرية يمكن من خلالها وضع ستراتيجيات تستطيع دفع عجلة التنمية الزراعية الى الامام اذا ما توفرت خطط للتنمية فضلا عن الإدارة الحكيمة والرغبة الحقيقية في التنمية والاستثمار العقلاني لكل ما هو موجود من موارد طبيعية وبشرية.

هدف البحث :-

1- التعرف على الامكانيات الطبيعية والبشرية وسبل استثمارها في عملية التنمية الزراعية.

2- دراسة واقع النشاط الزراعي لوضع قاعدة أساسية لانطلاق عملية التنمية الزراعية.

3- وضع استراتيجيات وآفاق مستقبلية مقترحة للتنمية مع مراعاة إدخال سكان ناحية الفرات ومشاركتهم في وضع هذه الستراتيجيات.

المبحث الاول :- العوامل الطبيعية في ناحية الفرات وأثرها في التنمية الزراعية

تختلف المقومات الطبيعية الأساسية من حيث الكم والنوع وسعي الإنسان لتطويعها لخدمة أنشطته المختلفة، إلا أن هذه المقومات ما زالت تؤدي دوراً رئيساً في تحديد الأنشطة الزراعية المختلفة، وتتصف المقومات الطبيعية بالثبات النسبي، مما يجعل أمر تطويعها والسيطرة عليها يتطلب إيجاد وسائل عدة لتحقيق هذا الهدف من خلال تطويع الظروف الطبيعية لخدمة أنشطة مختلفة وخاصة النشاط الزراعي الذي يُعد الحرفة الرئيسة لتوفير الغذاء للإنسان.سيتم في هذا المبحث تناول العوامل الطبيعية والبشرية في ناحية الفرات وكالاتي:

1 – الموقع والمساحة:- تقع ناحية الفرات جغرافيا على الضفة اليسرى من نهر الفرات الى الجنوب الشرقي من مدينة هيت بمسافة (١٥)كم، والى الشمال الغربي من مدينة الرمادي بمسافة (٣٥)كم. وتقع فلكياً بين دائرة عرض (32، 34) شمالاً وخط طول (53، 42) شرقاً، ضمن محافظة الانبار، والتي تبلغ مساحتها (٣٤٣٥)كم٢، والتي تبدأ حدودها الى الجنوب من مدينة هيت بمسافة (١٠) كم على الجانب الايسر لنهر الفرات حيث يشكل مجرى النهر حدودها الجنوبية والجنوبية الغربية لمسافة (٢٠) كم عندها تمتد حدودها الشرقية مع قضاء الرمادي باتجاه بحيرة الثرثار لتستمر حدودها الشرقية مع سواحل البحيرة حتى تنتهي عند حدود محافظة صلاح الدين التي تحدها من الشمال. أما من جهة الغرب فتحدها ناحية البغدادي والحدود الإدارية لمركز قضاء هيت وتبعد عن العاصمة بغداد حوالي (180) كم، فأصبحت بموقعها هذا تتوسط بيئتين اقتصادية (رعوية – زراعية) وكذلك تجمع بين خصائص بيئات طبيعية نهرية وصحراوية (بوادي). تعد موقع ناحية الفرات موقعاً مشجعاً لقيام التنمية الزراعية من كافة النواحي، اذ تتوفر فيه المياه السطحية والجوفية فضلا عن الموسم المطري وإن كان يحتاج الى مكمل مائي اذا ما تم الاعتماد على الزراعة المطرية، فضلا عن التربة الصالحة للزراعة المتمثلة بالتربة الفيضية الناتجة عن ترسبات نهر الفرات.

2 – مظاهر سطح الأرض :- إن الشكل الخارجي للأرض هو الذي يحدد نوع النشاط الزراعي الذي يتطلب من المزارع إيجاد طبيعة سطح تكون ملائمة لطبيعة الإنتاج الزراعي سواء من حيث طبيعة الإنبات أم من حيث العمليات التي يقوم بها. فالسطح المثالي لزراعة جميع أنواع المحاصيل الزراعية عند درجة الانحدار (1– 4) درجات، إذ أن انبساط الأرض يجعلها مناسبة من حيث تكوين التربة وسهولة تسرب المياه وتصريفها، وفي حالة تجاوز انحدار الأرض عن (15) درجة فإنه يشكل عقبة أمام ممارسة النشاط الزراعي، وفي الوقت نفسه تكون التربة معرضة لعمليات الانجراف وقلة الاحتفاظ بالمياه ويكون من الصعوبة استخدام الآلات الزراعية.تباينت أقسام سطح ناحية الفرات بين أراضي هضبة الجزيرة وتموجاتها وما تحويه من وديان وتلال ومنخفضات وبين وادي نهر الفرات ومجراه المنخفض فضلاً عن السهل الرسوبي الذي يتميز باستواء سطحه النسبي، ونتيجة لهذا التباين في مقومات السطح فقد امتلك سطح محافظة الأنبار مميزات خاصة به لكل منها أثر في تنمية المقومات الزراعية منها ناحية الفرات.

2 – 1 :- منطقة السهل الرسوبي : تمثل الترسبات التي جلبتها مياه نهر الفرات المادة الأساس لمنطقة السهل الرسوبي وخاصة الطين والطمي، إذ غطت هذه الرواسب القاعدة الصخرية التي شق النهر طريقه فيها، وبمرور السنين وتكرار الفيضانات غطت تلك الرواسب الأحواض القديمة التي تعود إلى عصر الأيوسين والأيموسين والأبليوسين وتشمل هذه المنطقة على صخور الكلس الفراتي، ومجموعة صخور الفتحة وتكوينات البختياري. تمثل منطقة السهل الرسوبي بعض مساحات من ناحية الفرات، اذ تعد هذه المنطقة من اصلح المناطق الصالحة للزراعة؛ بسبب توفر التربة الصالحة للزراعة، وقرب الموارد المائية المتمثلة بنهر الفرات، لكن تعاني هذه المنطقة من مشاكل عدة، أهمها التجاوز العمراني على تربة السهل الرسوبي رغبة من السكان بالسكن قرب النهر وكذلك ملوحة التربة بسبب الترك من قبل السكان خلال فترة داعش.

2 – 2 هضبة الجزيرة :- إن هذه المنطقة معرضة للتعرية الريحية والمائية؛ ويعود سبب ذلك إلى خشونة التربة الجبسية التي تختلط مع أحجار الرمل في بعض أجزائها مع قلة النبات الطبيعي الذي يعمل على تماسك ذرات التربة، وارتفاع درجات الحرارة، وقلة الأمطار، كل هذه عوامل مهيأة للتعرية الريحية وبسبب ميل سطح هضبة الجزيرةوتموج والوديان المنحدرة نحو نهر الفرات وتشعبها ووجود منخفض

الثرثار فقد تعرضت أجزاء واسعة من تربة المنطقة الى التعرية، وما زاد من فعل التعرية هطول الأمطار بزخات كبيرة عقب فصل حار جاف صيفاً وتربة مفككة فقيرة في النبات الطبيعي، فضلاً عن قلة الأمطار وارتفاع معدلات التبخر نتيجة لارتفاع درجات الحرارة، كما ساهمت العوامل المائية الناتجة عن العواصف الرعدية الفجائية في تعرية أجزاء واسعة من تربة المنطقة، باتجاه نهر الفرات ومنخفض الثرثار من خلال الأودية التي تنحدر في هذين الاتجاهين. إن هذه المنطقة لم تستغل زراعياً بشكل كبير؛ نتيجةً لقلة المياه التي تأتي بشكل رئيس من الأمطار، وتدني إنتاجية التربة لضحالتها، وعدم تماسكها، إلا أن هذا لا يعني إن أرض الجزيرة لا يمكن استثمارها فيما لو استخدمت طرائق الري الحديثة للنهوض بالتنمية الزراعية نحو واقع افضل في ناحية الفرات وخاصة خلال هذا العام(٢٠٢٢) اتجه اغلب سكان الناحية الى استثمار بعض الارضي في الانتاج الزراعي.

2 – 3 منطقة الوديان السفلى :- تشغل هذه المنطقة الجزء الاكبر من سطح ناحية الفرات، وتمتاز هذه المنطقة بإنتشار المنخفضات الصغيرة ذات التربة المزيجية الغنية بالمواد الكلسية المعروفة محلياً بإسم الفيضات وهي منخفضات كبيرة تحيط بها في معظم الأحيان مرتفعات تلالية تنحدر منها السيول باتجاهها وبعضها تخترقها الوديان والقسم الآخر تنتهي عند نهاية تلك الوديان لتكون مجمعاً للمياه الساقطة في مواسم الأمطار. فتنمو عليها الشجيرات والأعشاب الكثيفة مكونة مراعي جيدة في منطقة البوادي وأراضي زراعية خصبة تزرع فيها مختلف أنواع المحاصيل الزراعية وبإنتاجية جيدة، وبسبب انخفاضها حُفرت فيها الآبار وأخذ النشاط الزراعي فيها بالتوسع ويخترق هذه المنطقة مجرى نهر الفرات ابتداءاً من دخوله الأراضي العراقية وانتهاءاً بالسهل الرسوبي الذي يشكل واديه بيئة من أكثر البيئات جذباً للسكان في هذه المنطقة مستفيدين من توافر الماء والتربة الصالحة للزراعة.

3– المناخ :- يُعد المناخ بعناصره عاملاً رئيساً ومؤثراً على الأنشطة الاقتصادية عامة والزراعية منها خاصة، إذ أن لكل محصول زراعي متطلبات مناخية معينة تؤثر في تحديد أنواع المحاصيل الزراعية وطبيعة العمليات الزراعية التي تتطلبها، فضلاً عن تأثير المناخ على الإنتاج الزراعي كماً ونوعاًومن خلال الجدول المذكور آنفاً نجد أن **معدلات درجات الحرارة** السنوية متقاربة ولا توجد بينها فروقات كبيرة ولكنها متباينة في معدلاتها الشهرية، وإن هذا يدل على أن هناك تباين فصلي يساعد على زراعة المحاصيل المختلفة مثل (الحنطة والشعير والذرة الصفراء)، فضلا عن زراعة الزيتون والخضروات والمحاصيل الدرنية والزيتية، فضلا عن أن بعض المحاصيل الزراعية تحتاج إلى درجات حرارة عالية للنضج مثل التمور، وكذلك ارتفاع درجات الحرارة صيفا يؤدي الى ضياع قسم كبير من مياه الري بالتبخر وتؤدي أيضا الى ارتفاع نسبة الملوحة في التربة وضعف انتاجها.

أما بالنسبة للأمطار فيتضح أيضا مما سبق أن الأمطار تتباين في هطولها ولا تكفي بأفضل حالاتها للنهوض بالنشاط الزراعي نحو وأقع تنموي أفضل إلا في ظل نظام ري تكميلي، باستثناء بعض الأنشطة الزراعية والتي تعتمد على المجازفة كزراعة القمح والشعير في ناحية الفرات.

أما بالنسبة للرطوبة الرطوبة فتعد من العناصر الحيوية للنبات، إذ أن انخفاض معدلاتها في فصل الصيف تؤدي إلى زيادة عمليات النتح بالشكل الذي يؤدي إلى اضطراب العمليات الحياتية، كما وانّ نقص الرطوبة يؤدي إلى سقوط الأزهار والثمار الحديثة العقد، أما ارتفاع الرطوبة فإنه يعطل عملية التلقيح، ويشكل بيئة مناسبة لتكاثر الحشرات والآفات الزراعية وانتشارها.أن كمية الرطوبة النسبية منخفضة لاسيما في فصل الصيف؛ وذلك لبعد المحافظة عن المؤثرات البحرية وعدم وجود مسطحات مائية كبيرة بالقرب منها, إذ بلغت معدلاتها لأشهر الصيف الثلاثة (حزيران، تموز، آب) (27.6، 24.4، 25.6%)، أما في فصل الشتاء فنلاحظ من الجدول المذكور إن الرطوبة النسبية مرتفعة في شهر كانون الثاني إذ بلغت (69.3%)، ويعود سبب ذلك الفرق في الرطوبة النسبية بين الصيف والشتاء إلى تعرض محافظة الأنبار للرياح الغربية في فصل الصيف والتي تكون عادة جافة، بينما في فصل الشتاء فإنها تتعرض للرياح الجنوبية الشرقية القادمة من الخليج العربي والمحملة ببخار الماء، مما تؤدي في أغلب الأحيان إلى هطول الأمطار عند هبوبها في مقدمة الانخفاضات الجوية.

4 – الموارد المائية : تعد المياه السطحية من أهم أنواع الموارد المائية في محافظة الانبار وقضاء هيت عموماً وناحية الفرات خصوصاً؛ وذلك لدورها الحيوي في الانتاج الزراعي، لذلك إن أي فكرة او تخطيط لقيام التنمية الزراعية يتطلب دراسة الموارد المائية في المنطقة المراد تنمينها. وبما أن الأمطار قد تمت دراستها مسبقاً وتبين إن ليس لها دور أساس ومؤثر في الزراعة في ناحية الفرات إلا أن هطولها يقلل من عدد الريات، لكون ناحية الفرات تقع ضمن إقليم المناخ الصحراوي الجاف الذي يمتاز بالأمطار القليلة والمتذبذبة، لذا أصبح الاعتماد على الري عن طريق الموارد السطحية المتمثلة بنهر الفرات بشكل رئيسي، ومن ثم المياه الجوفية المتمثلة بالعيون والابار التي

يعتمد عليها في إرواء المناطق البعيدة عن النهر مثل هضبة الجزيرة، وسيتم التطرق أدناه إلى دراسة المصدرين الأساسيين من مصادر المياه في المحافظة وهي المياه السطحية والمياه الجوفية.

4 – 1 نهر الفرات : يُعد نهر الفرات شريان الحياة والمصدر الوحيد للمياه السطحية الذي كان سبباً في نثر بذور الحياة في أوقات مبكرة، والمتمثل بمنطقة السهل الفيضي والسهل الرسوبي التي تحاذي مجرى النهر إبتداءاً من دخوله الأراضي العراقية عند الحدود السورية وحتى الحدود الإدارية مع محافظة بابل. يعد نهر الفرات المصدر الرئيسي لإرواء الاراضي الزراعية القريبة من النهر منذ القدم، لكن بعد (2003) التي انخفض فيها منسوب مياه النهر الى مستويات دنيا, مما أدى ذلك الى التأثير على زراعة المحاصيل في ناحية الفرات لإنحسار المياه وابتعادها عن بعض الأراضي, مما يتطلب مد أنابيب نقل المياه لمسافات طويلة وما يرافق ذلك من تبعات اقتصادية، وهذا من شانه يعمل على إرهاق المزارع مما يؤثر سلبا على إنتاجه, كل ذلك يعود بطبيعة الحال الى قلة الأمطار والثلوج، فضلا عن السياسات المائية التي تتبعها الدول المجاورة (تركيا وسوريا) من خلال إنشاء العديد من السدود والخزانات الضخمة على مجرى نهر الفرات، وكذلك التجاوز العمراني على النهر، فضلاً عن القاء اغلب الملوثات وفضلات المعامل والمجاري الى النهر.

4 – 2 المياه الجوفية : يبرز الدور المؤثر للمياه الجوفية في ناحية الفرات التي تعد جزءا من الهضبة الجزيرة في العراق, وكون مناخها كما ذكرنا سابقا مناخا صحراويا, يتصف بقلة الأمطار التي لا يمكن الاعتماد عليها في زراعة المناطق البعيدة عن النهر, والتي يصعب إيصال مياه النهر اليها, لان ذلك يحتاج الى تكاليف اقتصادية باهضه, لذا كان التركيز على استثمار المياه الجوفية عن طرق حفر الآبار بهدف زيادة الرقعة الزراعية في المنطقة, إذ أثبتت العديد من الدراسات وجود مكامن للمياه الجوفية في الهضبة الجزيرة التي من ضمها ناحية الفرات بكميات يمكن الاعتماد عليها في استثمار زراعة مختلف المحاصيل, ومن بين هذه الدراسات التي قامت بها منظمة الأغذية والزراعة الدولية (FAO), ودراسة معهد البحوث التطبيقية في أبي غريب, والدراسات التي أجرتها وزارة ، التي يلاحظ فيها انتشار الابار والعيون في أغلب منطقة الدراسة، إذ تعد المياه الجوفية في ناحية الفرات ملائمة لزراعة المحاصيل المختلفة، فضلا عن صلاحيتها للاستخدام الحيواني، تلعب هذه المياه دوراً حيوياً في عملية تنمية الانتاج الزراعي وخاصةً في ناحية الفرات الارضي البعيدة عن مصار المياه السطحية اذا ما استثمرت بالشكل الذي يحافظ على ديمومتها لفترات أطول تمتلك ناحية الفرات امكانيات طبيعية متنوعة قادرة على النهوض بالناحية نحو واقع أفضل، عن طريق استثمارها في الانتاج الزراعي، إن هذا التنوع في الظروف الطبيعية يُسهم بشكل فاعل في دفع عجلة التنمية نحو تحقيق أهدافها من خلال رسم السياسات أو الستراتيجيات المخطط لها.

المبحث الثاني :- العوامل البشرية في ناحية الفرات وأثرها في التنمية الزراعية

ترتبط الموارد البشرية ارتباطاً وثيقاً بعملية التنمية الزراعية، لذا فإن جميع مقومات التنمية من رأس المال والايدي العاملة والتقدم التكنلوجي ماهي إلا حصيلة لنتاج الطاقات البشرية، ونظراً للدور الذي يؤديه الانسان كمورد بشري يوثر في عملية التنمية، فقد أكدت الأمم المتحدة على تفعيل دور الانسان في عملية التنمية وفق البرامج التنموية المعدة. وفيما يأتي عرض للإمكانيات البشرية وأهميتها في عملية التنمية الزراعية :-

1 – السكان : إن أثر الانسان في البيئة أمر لا يمكن الاعتراض عليه فهو موجود قديما قدم العلاقات بين الانسان والارض، فقد غير الانسان في شكل البيئة التي يعيش عليها ومازال يغير فيها حتى أصبح من الصعوبة التميز بين النشاط الطبيعي والنشاط البشري، فالجهد البشري جعل مناطق واسعة من العالم تبدو وكأنها من عمل الطبيعة مثل حقول الأرز وأشجار الفاكهة والقمح وحقول الخضراوات.وان دراسة السكان ستتم بالشكل الاتي :

1 – 1 حجم السكان وتوزيعهم الجغرافي: : أن حجم السكان ناحية الفرات لعام (2020) بلغ (31959) نسمة، ، في حين بلغ عدد سكان الحضر عام (2020) (3445) نسمة، وشكل نسبة قدرها (0.36%) من عدد سكان الناحية وبلغ عدد سكان الريف (28514) نسمة وشكل نسبة قدرها (3.05%) من عدد سكان الناحية على مساحة بلغ (2836) كم٢.ومن خلال معطيات الجدول (3) أن عدد السكان يتباين بين الريف والحضر، إذ بلغ عدد السكان الحضر في آخر تقديرات سكانية لناحية الفرات هي (4395) نسمة، بينما بلغ عدد السكان الريف (36371) لنفس التقديرات السكانية، ويعود سبب ارتفاع أعداد السكان الارياف على حساب سكان الحضر الى الاعتماد على الانشطة الزراعية والاقتصادية الاخرى، وعلى الرغم من ذلك فإن نسبة عدد سكان الريف تعطي مؤشراً ايجابياً على امكانية توجه السكان نحو التوسع في الانشطة الزراعية إذا ما توافرت الظروف المناسبة لذلك في ناحية الفرات.

2 – شبكة النقل :- يعد النقل مؤشر لقياس تطور الدول باعتباره عنصراً أساسياً من عناصر التنمية المكانية؛ إذ يساعد على تطور المجتمعات؛ نظراً لان النمو والتطور مقترن إلى حد كبير بنمو وتطور وسائل النقل، إذ أصبحت شبكات النقل في أي اقليم تمثل درجة التقدم البشري حتى وإن كانت الظروف الطبيعية غير مؤاتيه، لذلك يقال إن شبكة النقل تعكس بصدق مدى مدنية المجتمع والمرحلة التقنية التي بلغهاويتضح لنا في ناحية الفرات توجد شبكة من الطرق المعبدة وغير المبعدة رئيسية وأخرى ثانوية، منها الطريق الرئيسي على الضفة اليسرى لنهر الفرات الذي يربط مدينة الرمادي بمدينة هيت عبر جسور ثابتة على نهر الفرات، وهو يعتبر الشريان الوحيد الذي يغذي الناحية، اذ يخترق ناحية الفرات من الوسط ليقسمها الى نصفين ويبلغ طوله (٥٠) كم ومن خلاله ترتبط منطقة الدراسة بمدن العراق الأخرى في الوسط والجنوب وخاصة مدينة بغداد إضافة الى ارتباطه بالطريق الدولي السريع الذي يربط العراق بسوريا والاردن. إضافة الى امتداده غرباً ماراً بمدينة هيت الى غرب العراق. وهناك طرق ثانوية تتفرع من الطريق المشار الية اعلاه قسم منها مبلط واخرى غير مبلطة فهي ترابية ومنها الطريق الترابية التي تربط ظهير الناحية بمحافظة صلاح الدين عبر الهضبة بادية الجزيرة ولعل طريق الكيلو صفر اكثرها طولاً وأهمية. فمن خلال التباين في اطوال الطرق، وتسجيل الطرق الترابية المرتبة الاولى، يعطي مؤشراً سلبياً على تخلف شبكة الطرق في ناحية الفرات، الامر الذي ينعكس بدوره على تحقيق عملية التنمية الزراعية، اذ أنه كلما كانت الطرق معبدة كان التنقل بين الريف والمدينة لنقل المنتجات الزراعية والحيوانية وانتقال المزارعين لشراء البذور والمخصبات افضل.

٣ – الطاقة الكهربائية :- تمثل الطاقة الكهربائية في الوقت الحاضر شريان الحياة وعصبها وتقوم عليها وسائل التنمية من خلال تشغيل مضخات الري والمرشات والمكائن والآلات التي تدخل في عملية التنمية الزراعية. توجد في ناحية الفرات محطة لتوزيع الطاقة الكهربائية التي تعتمد في تغذيتها على ديزلات حديثة ومشروع التحدي، ويتباين توزيع هذه المحطة بين مناطق الناحية حسب الكثافة السكانية، اذ بلغت انتاجية (21) ميكا واط[17]. وعلى الرغم من وجود هذه المحطة فان توليد الطاقة الكهربائية في جميع مناطق الناحية ضعيف إلا إن هناك بعض القرى الزراعية تعاني من عدم وجود كهرباء مثل قرية زوية الوسطى والشرقية خاصةً على الارضي الزراعية، كذلك يعاني مركز الناحية من انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة وخاصةً في فصل الصيف، إذ تصل فترة الانقطاع الى (13) ساعة، الامر الذي يشكل عائقاً أمام عملية التنمية الزراعية، كون الطاقة الكهربائية تعمل على تشغيل مضخات الري، وحقول تربية الدواجن، وأحواض تربية الاسماك، وبقية العمليات الاخرى المرتبطة بالنشاط الزراعي.

4 – رأس المال :- أن رأس المال في منطقة الدراسة تمثل بما تقدمه الدولة من قروض زراعية مخصصة لحفر الآبار ومنظومات، وإنشاء البيوت البلاستيكية، والري بالرش، والساحبات الزراعية، وحقول تربية الابقار والاغنام وحقول تربية دجاج بياض، إذ بلغت القروض المصرفية لعام (2016) (660) مليون، وشكلت قروض شراء ساحبات الزراعية أعلى نسبة من القروض المأخوذة من الدولة لرغبة السكان في المناطق، يتضح من خلال معطيات إن عدد المستلمين لهذه القروض في منطقة الدراسة بلغ (43) قرض لعام (2016)، وقد جاءت قروض بيوت بلاستيكية في المقدمة والتي بلغ عدد المستفيدين منها (20) وقد بلغ سعر البيت الواحد حوالي (7) خمسة ملاين دينار عراقي أما قروض المكاتب الزراعية وتطوير البساتين جاءت في الاخير اقل استفادة واقل عدد، وإن هدف المصرف الزراعي من توفير هذه القروض هو تشجيع سكان منطقة الدراسة على الزراعة وحفر الآبار في المناطق الصحراوية، ولكن ولعدم وجود الرقابة لمتابعة القروض الممنوحة للمزارعين نجد إن اغلب هذه القروض وضعت في غير مكانها الصحيح إذ نجد أن المزارع قام ببيع القرض وهذا مخالف للعقد الذي وقع بين المزارع والحكومة، وعلى الرغم من فائدة هذه القروض في عملية التنمية الزراعية، إلا إن كثير من المزارعين يمتنعون عن التقديم لهذه القروض بسبب الفوائد التي تفرض من قبل الجهة المانحة للقروض باعتباره أمر محرم، لذلك على الجهات المسؤولة أخذ هذا الشيء بنظر الاعتبار وحل هذه المشكلة لتشجيع المزارعين على القروض واستثمارها بشكل صحيح.

المبحث الثالث : ستراتيجيات تنمية واقع النشاط الزراعي في ناحية الفرات

تبين من خلال المباحث السابقة إن منطقة الدراسة تمتلك مقومات تنمية النشاط الزراعي، إذ لابد من تطبيق آلية تنموية تتناسب مع الخصائص البيئية للناحية التي ذكرت سابقاً، وتؤخذ بعين الاهتمام العلاقة التبادلية بين العوامل الاجتماعية والسياسية والواقع الاقتصادي وما يتمتع به المكان من خصائص، والتخلي في بداية الأمر عن المشاريع الكبرى للتصنيع أو التعمير وترقية المشاريع المحلية التي من شأنها تؤسس قاعدة اقتصادية للزراعة والانشطة الاخرى، ومن هذا المنطلق سيتم وضع ستراتيجيات مستقبلية لتنمية واقع النشاط الزراعي النباتي والحيواني في ناحية الفرات

أولاً :- استراتيجية تنمية واقع النشاط الزراعي النباتي:تعد وزارة الزراعة الادارة المسؤولة عن صياغة الاطار الاستراتيجي للقطاع الزراعي ووضع السياسيات والبرامج العلمية الزراعية للنهوض بهذا النشاط، فضلا عن تسهيل عملية الانتاج والتسويق وانخراط أكبر شريحة من سكان منطقة الدراسة فيها، فضلاً عن التنسيق مع الوزارات والادارات العامة والمنظمات العربية والاقليمية والدولية والجهات غير الحكومية والقطاع الخاص. لكن قبل وضع ستراتيجات تنمية واقع النشاط الزراعي لابد من التعرف على أهم الأهداف التي تسعى التنمية الزراعية الى تحقيقها:-

1- زيادة انتاجية الموارد الاقتصادية الزراعية المستخدمة من خلال رفع كفاءة العمل الزراعي.

2- الارتقاء بمستوى الدخل الفردي في القطاع الزراعي.

3- زيادة الانتاج الزراعي بصورة عامة على وفق طبيعة الطلب على المحاصيل الزراعية المختلفة ومتطلبات التجارة الخارجية.

4- الاهتمام وتطوير البيئة الريفية وتوافر كافة الخدمات الأساسية والبنى التحتية فيها.

5- تُحقيق حالة التشغيل الكامل للعمل الزراعي والحد من ظاهرة البطالة في القطاع الزراعي بأشكالها المختلفة. فيما يلي استعراض لاهم المشاريع او الاراضي المقترحة والواعدة للتنمية الزراعية ناحية الفرات:

1- استراتيجية تنمية المحاصيل الزراعة في ناحية الفرات : من خلال معطيات تبين أن المساحة الصالحة للزراعة بلغت (12.000.000) دونم، في حين بلغت المساحة المزروعة فعلا (3.250,000) دونم، لكن بالمقابل يمكن زيادة فاعلية المساحة المزروعة فعلاً، واستثمار أقاليم زراعية أخرى لزراعة مختلف المحاصيل وعلى النحو الاتي :

١ – الاقليم الاول :- يظهر هذا الاقليم في الاجزاء الشمالية والشمالية الشرقية ضمن ناحية الفرات، يمتاز هذا الاقليم بأن كمية الانتاج لا تقل نسبته عن (100%)، نظراً لوجود التربة الصالحة للزراعة والمتمثلة بالتربة المزيجية الرملية وانخفاض معدلات الاملاح فيها، الامر الذي يجعل هذا الاقليم يعطي كميات كبيرة من الانتاج. في حين تقدر المساحة التي يمكن استثمارها في الزراعة في هذا الاقليم بـ (11,472) دونم بالاعتماد على المياه الجوفية، ومن أهم المحاصيل التي يمكن زراعتها في هذا الاقليم هو (القمح، الشعير، القطن، الكتان، عباد الشمس). فإذا أردنا أن نزرع (11,472 دونماً) من القمح والشعير والمعلوم أن دونم القمح والشعير يحتاج الى (2044 م^3) من المياه في ست ريات هذا يعني ان هذه المساحة تحتاج إلى (140,692,608م^3) باستخدام الري المقنن، فضلاً عن زراعة المحاصيل العلفية مثل (البرسيم، الجت) يمكن زراعتها في أغلب المساحات الزراعية في الناحية، ومن الجدير بالذكر إن أغلب المحاصيل يمكن زراعتها في هذا الاقليم والاستفادة من مردودها المالي لدعم الاقتصاد المحلي والوطني.

الاقليم الثاني :- يشمل هذا الاقليم الاراضي الممتدة مع نهر الفرات ، ويشمل هذا الاقليم أيضاً الاجزاء الشمالية الغربية لناحية الفرات القريب من النهر، ويعد هذا الاقليم من الاقاليم ذات الانتاج المضمون لمختلف المحاصيل؛ بسبب امتداد أجزاء منه على طول نهر الفرات، وكذلك وجود المياه الجوفية في الاجزاء الشمالية الملائمة للزراعة، ومن المحاصيل التي يمكن زراعتها في هذا الاقليم بالاعتماد على نهر الفرات أو المياه الجوفية (محاصيل الحبوب، محاصيل الخضر والخضروات، المحاصيل الدرنية، اشجار الفواكه والنخيل).

الاقليم الثالث :- يشغل هذا الاقليم مساحة صغيرة ضمن ناحية الفرات في جزئها الواقع ضمن منطقة الوديان السفلى، كما يظهر ايضاً في الاجزاء الجنوبية الشرقية لقضاء هيت ضمن ناحية الفرات، تُعد هذه المنطقة من المشاريع المستقبلية المقترحة من قبل هيأة إستثمار الانبار، التي تهدف الى زيادة المساحة الخضراء في قضاء هيت ناحية الفرات، وبالأخص زيادة المساحة المزروعة بمحصولي القمح والشعير، فضلا عن انتاج محاصيل العلف الحيواني، وأشجار الحمضيات والنخيل، ومحصول فسقة الحقل، ومحاصيل الخضراوات الصيفية والشتوية.

ثانياً :- استراتيجيات تنمية النشاط الزراعي الحيواني:- تلعب الثروة الحيوانية دوراً هاما في الجانب الصناعي وتنشيطها فهناك العديد من الصناعات التي تدخل فيها منتجات الثروة الحيوانية كمادة أولية لبعض الصناعات مثل الالبان وغيرها، لكن قبل التطرق بتنمية الثروة الحيوانية لابد من القيام بالإجراءات الاتية:-

1- اعادة تقييم للثروة الحيوانية .

2- تحديد أهداف تنمية الانتاج الحيواني.

3- تحديد استراتيجية معينة لتنمية الانتاج الحيواني مع وضع برنامج زمني معين والالتزام بالموعد المحدد توجد في منطقة الدراسة امكانية كبيرة لتنمية الثروة الحيوانية، باعتبارها المصدر الأساسي للنشاط الرعوي قديماً وحديثاً، فهناك من الامكانات التي تؤهل منطقة الدراسة للقيام بتنمية شاملة تخص هذا الجانب. من خلال معطيات الذي يوضح الواقع الفعلي لأعداد الثروة الحيوانية (الماشية) في ناحية الفرات والذي يلاحظ فيه أن تربية الماعز تأتي في المرتبة الاولى من حيث العدد، والتي بلغ عددها (5.500.000) رأس، في حين سجلت تربية الجاموس أقل عدداً، والتي بلغت (250) رأس وتشتهر ناحية الفرات بكثرة حقول الدواجن، إذ بلغ عدد حقول تربية فروج اللحم (٢٧) حقل، وعدد القاعات (٣٥) قاعة، وبطاقة استيعابية (٢٥٠,٠٠٠)، في حين بلغت حقول دجاج بيض المائدة (٣) حقل وبلغت عدد القاعات (7) قاعة وبطاقة استيعابية (19,214)، أما حقول دجاج امهات بيض التفقيس لا توجد في ناحية الفرات وسجلت حقول تربية الاسماك والاقفاص العائمة (١٥٠) حقل/ قفص.ومن خلال الدراسة الميدانية تبين أن أغلب الرعاة في منطقة الدراسة لديهم الرغبة في زيادة عدد حيواناتهم لذا يجب الاهتمام بها من خلال الاتي :

1 – 1 تنمية المراعي الطبيعية:-تعد المراعي الطبيعية ذات أهمية اقتصادية كبيرة في تنمية الثروة الحيوانية؛ باعتبارها مصدراً للأعلاف الاقل تكلفة من المصادر الأخرى نظراً لما تشغله من مساحات واسعة في منطقة الدراسة، وتتوفر فيها مختلف الحشائش والشجيرات والأعشاب بأنواع متعددة، وإن أهمية هذه المراعي الطبيعية تكمن في مساهمتها بتوفير المواد العلفية وكذلك المكان الرئيسي لتربية الاغنام والابقار والابل والماعز، إن تحديد حمولة المرعى (أعداد الحيوانات التي يتحملها المرعى خلال فترة زمنية)، ينبغي أن لا يتم احتسابه على الانتاجية النباتية للمرعى فقط وانما يجب ان يضع في الاعتبار أهداف ادارة المراعي الأخرى خلاف تربية الحيوان، لذلك فإن هناك خلط بين الحمولة الرعوية البيئية والحمولة الرعوية الاقتصادية، الحمولة الرعوية هي التي تتوقف استفادة الحيوان من المرعى نتيجة استهلاك العلف في المرعى وعنده تتساوى نسبة النقوق مع نسبة المواليد، إن الهدف الاقتصادي لمعظم مربي الماشية هو الحصول على أفضل عائد من الانتاج الحيواني مما يقتضي تغذية جيدة للحيوانات في المرعى للحصول على وزن أكبر وليس بالحساب الكلي للحمولة الرعوية، ولذا فإن معدل التحميل الذي يؤدي إلى عائد من المنتوج الحيواني هو الحمولة الاقتصادية للمرعى وهي دائما تكون أقل من الحمولة البيئية.

1-2 انشاء الحظائر المناسبة لإيواء الاغنام:-على الرغم من أن الأغنام تربى في مراعي طبيعية أو صناعية خلال أطول فترة من السنة، لذلك لا بد من تصميم أبنية مخصصة للتربية وخاصة في فصل الشتاء، إن الحظائر المخصصة لتربة الأغنام تبنى بالطابوق العازل المغلف، وتصمم كذلك حول الحضيرة مساحات مفتوحة لمسرح حركة الاغنام، وتجهز بمضلات مفتوحة الجوانب وتصمم الحظائر لتربية أعداد تصل الى (1075 رأساً) بحيث تستوعب كل حظيرة (500 رأساً) و (575 حملاً)، يراعى أن يكون لكل رأس غنم ارضية (1.25م^2)، اما الحملان فأرضيتها (0.4 م^2)، وإن قياسات الحظيرة يجب ان تسمح بدخول عربات نقل وتوزيع العلف وتخصيص مكان لجز الصوف وقاعة خاصة للحلب الميكانيكي.

1- 3 إقامة حقول نموذجية لتربية أبقار الحليب التي تهدف إلى زيادة انتاج الحليب مع اقامة مصنع لإنتاج الحليب ومشتقاته، واقامة حقول نموذجة لتربية عجول اللحم التي تعد من المشاريع ذات الربح العالي، إذ إن العجول المصدر الرئيسي لإنتاج اللحوم الحمراء والجلود التي تدخل في صناعة الالبسة، والعمل على زيادة حقول الدواجن واعادة تشغيل المشاريع المتوقفة في عموم منطقة الدراسة من خلال الدعم الحكومي وتزويد مربي الدواجن بكل ما تحتاجه من لقاحات وأعلاف، والعمل على زياد مشاريع تربية الاسماك في منطقة الدراسة وادخال اصناف جديدة مع توفير كل ما تحتاجه هذه الثروة ذات الأهمية الغذائية العالية والمردود الاقتصادي الجيد.

1 – 4 تمتلك منطقة الدراسة مصادر كبيرة من الأعلاف مثل نفايات النخيل ونفايات القمح فضلاً عن المراعي الطبيعية المنتشرة في منطقة الدراسة كما اشير اليها سابقاً، فضلا عن التوسع بالمساحات المخصصة لزراعة الأعلاف، ويفضل إقامة مصانع لإنتاج الأعلاف الجافة مع اقامة مخازن لخزه هذه الأعلاف.

الاستنتاجات :-

1 – إختراق نهر الفرات للناحية الفرات من دخوله الى ان يجتازها، الذي يكون بمثابة شريان الحياة الذي له الأثر الكبير في نثر بذور الحياة.

2 – توفر المياه الجوفية (الآبار) والقريبة من سطح الأرض وبخاصة في المناطق الواعدة تسهم في تحقيق تنمية زراعية مستدامة ضماناً للأجيال القادمة.

3 – تمتلك ناحية الفرات مقومات بشرية ستسهم بشكل فاعل في تحقيق تنمية زراعية إذا ما تظافرت الجهود على وفق تخطيط سليم يحقق أهدافه للارتقاء بالإنتاج الزراعي من المعاشي إلى التجاري.

4 – أظهرت الدراسة ان ناحية الفرات تتمتع بموقع جغرافي متميز وتنموي، اذ انها تربط الاجزاء الشرقية من المحافظة الانبار بالاجزاء الغربية وصولاً الى الحد (العراقي – السوري)، اذ يسهم هذا الموقع في تنشيط الحركة التجارية وعملية التبادل التجاري.

التوصيات :-

1 – تنمية وتطوير الإنتاج النباتي الذي يضم جانبين مهمين هما المحاصيل الإستراتيجية التي يتمثل في محاصيل الحبوب أولاً والتي تساهم في شكل مباشر بغذاء السكان والثاني هي المحاصيل الصناعية (الزيتية) وهي مادة أولية في التنمية الصناعية وخفض الكميات المستوردة، فضلاً عن التوسع في زراعة أشجار النخيل وخاصةً الاصناف الجيدة والمرغوبة.

2 – إدارة وترشيد استهلاك المياه باستخدام طرائق الري الحديثة (الري بالرش والتنقيط، واستخدام نظام إداري للمياه، مع مراعاة التكامل في مجال استثمار المياه السطحية والمياه الجوفية والتعامل مع الميزات المناخية لناحية الفرات بما يناسبها.

3 – العمل على زراعة المساحات الصالحة للزراعة، والتوسع في استصلاح الترب، عن طريق توفير ما تحتاجه التربة من موارد مائية عن طريق حفر مزيد من الابار وخاصةً في مناطق التي تعتمد على مياه الجوفية والامطار، وحصاد المياه مع استخدام الري المقنن للحفاظ على الثرة المائية في الناحية.

4 – توسيع الطريق الرابط بين ناحية الفرات والاجزاء الشرقية والغربية من المحافظة، ليكون بأربعة ممرات، اثنان ذهاب واثنان إياب لتقليل الحوادث وصولاً الى الحدود السورية ، فضلا عن اصلاح الجسور المهدمة جراء العمليات العسكرية الاخيرة.